

بحار الأنوار

[137] الكلام، أوضح من أن يتكلف الدلالة عليه. وقد قال السيد: وعندي أن التحدي وقع بالاتيان بمثله في فصاحته وطريقته في النظم، ولم يكن بأحد الامرين، ولو وقعت المعارضة بشعر منظوم أو برجز موزون أو بمنثور من الكلام، ليس له طريقة القرآن في النظم، لم تكن واقعة موقعها والصرفه على هذا إنما كانت بأن يسلب ا كل من رام المعارضة للعلوم التي يتأتى معها مثل فصاحة القرآن وطريقته في النظم، ولهذا لا يصاب في كلام العرب ما يقارب القرآن في فصاحته ونظمه. وأما القائلون بأن إعجاز القرآن في النظم المخصوص، قالوا: لما وجدنا الكلام منظوما موزونا ومنثورا غير موزون، والمنظوم هو الشعر وأكثر الناس لا يقدرّون عليه، فجعل ا تعالى معجز نبيه النمط المذي يقدر عليه كل أحد، ولا يتعذر نوعه في كلهم، وهو الذي ليس بموزون، فيلزم حجه الجميع، والذي يجب أن يعلم في العلم باعجاز النظم، هو أن يعلم مباني الكلام وأسباب الفصاحة في ألفاظها، وكيفية ترتيبها، وتباين ألفاظها، وكيفية الفرق بين الفصح والافصح، والبلغ والابلغ، وتعرف مقادير النظم والاوزان، وما به يبين المنظوم من المنثور، وفواصل الكلام، ومقاطععه، ومباده، وأنواع مؤلفه ومنظومه، ثم ينظر فيما أتى به حتى يعلم أنه من أي نوع هو ؟ وكيف فضل على ما فضل عليه من أنواع الكلام، حتى يعلم أنه من نظم مباين لساير المنظوم ونمط خارج من جملة ما كانوا اعتادوه فيما بينهم: من أنواع الخطيب والرسائل والشعر، والمنظوم، والمنثور، والرجز، والمخمس، والمزدوج، والعريض والقصير، فإذا تأملت ذلك، وتدبرت مقاطعه ومفاته، وسهولة ألفاظه، واستجماع معانيه، وأن كل واحد منها لو غيرت لم يمكن أن يؤتى بدلها بلفظة هي أوفق من تلك اللفظة، وأدل على المعنى منها، وأجمع للفوائد والزوائد منها، وإذا كان كذلك فعند تأمل جميع ذلك يتحقق ما فيه من النظم اللائق، والمعاني الصحيحة التي لا يكاد يوجد مثلها على نظم تلك العبارة، وإن اجتهد البليغ والخطيب.
